

## الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات ودوره في التنمية الاقتصادية

أ. بوعبيد ميلود

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر

### الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الموسومة بـ "الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات ودوره في التنمية الاقتصادية" إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات بالنسبة للدول المضيفة من خلال استعراض المكاسب والمنافع الاقتصادية التي يتضمنها هذا الاستثمار.

وعلى هذا الأساس، تستعرض هذه الورقة ثلاثة عناصر أساسية هي ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، والأفضلية التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الأخرى من رؤوس الأموال، وأخيرا تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، رؤوس الأموال، التنمية الاقتصادية.

### مقدمة

عرف العالم عقب الحرب العالمية الثانية زيادة هائلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح ظاهرة اقتصادية ملفتة للانتباه، وأضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، والدعوة إلى إزالة العقبات في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة كالعولمة والإقليمية، بالإضافة إلى مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى كالقروض، والمساعدات الدولية، والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

وتزامنا مع زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، بدأت هذه الظاهرة تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام بالدراسات والبحوث النظرية، حيث ظهرت العديد من النظريات كمحاولة لإعطاء تفسيرات لدوافع قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج. كما أن المنظمات الاقتصادية الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أضحت بدورها تقدم دراسات عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة وبخاصة الدول النامية مصدرا ذو أهمية بالغة نظرا لما يتضمنه لحزمة من المزايا والإيجابيات. وفي ظل الوضع الاقتصادي الراهن، فإن الدول النامية أصبحت عاجزة نسبيا عن المنافسة في السوق الدولية، وحتى في إطار سوقها الداخلي، خاصة في قطاع المحروقات نظرا لما يتميز به تكنولوجيا معقدة تسيطر عليها حقوق الملكية الفكرية التي أصبحت محل حماية مستمرة من طرف الدول المتقدمة في إطار الاتفاقيات الدولية.

ومن هذا المنطلق يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مكتملة للاستثمار المحلي وقوة دافعة للنمو الاقتصادي خاصة في مجال المحروقات، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية هذه الدراسة يمكن صياغتها كما يلي: ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات في التنمية الاقتصادية؟

#### أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار). ولأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس مال الشركة

التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10 % من الأسهم للشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع<sup>1</sup>.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي بواسطته يقوم مستثمر مقيم في بلد معين باكتساب مصلحة دائمة وتأثير فعال في إدارة وتسيير شركة في بلد آخر. وتستند هذه العملية على إنشاء شركة جديدة، أو تغيير ملكية الشركات الموجودة عن طريق الاندماج والتملك<sup>2</sup>.

أما البنك المركزي الأوروبي فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمارا عابرا للحدود بهدف اكتساب مصلحة دائمة في شركة مقيمة في بلد آخر، وعمليا تكون حصة رأس المال على الأقل مساوية لـ 10 % من حقوق التصويت<sup>3</sup>.

في حين، يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "توظيف رؤوس الأموال بهدف اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة تقيم في بلد ما غير البلد الذي ينتمي إليه المستثمر الأجنبي"<sup>4</sup>.

ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا عديدة تتمثل في ما يلي:

- تأسيس شركة من طرف مستثمر أجنبي (إنشاء فرع أو شركة مختلطة)؛
- حيازة 10 % على الأقل من رأس المال لشركة أجنبية؛
- العلاقات بين المؤسسة الأم وفروعها (قروض، اكتتاب)؛
- إعادة استثمار الأرباح المحققة من طرف الوحدة الإنتاجية.

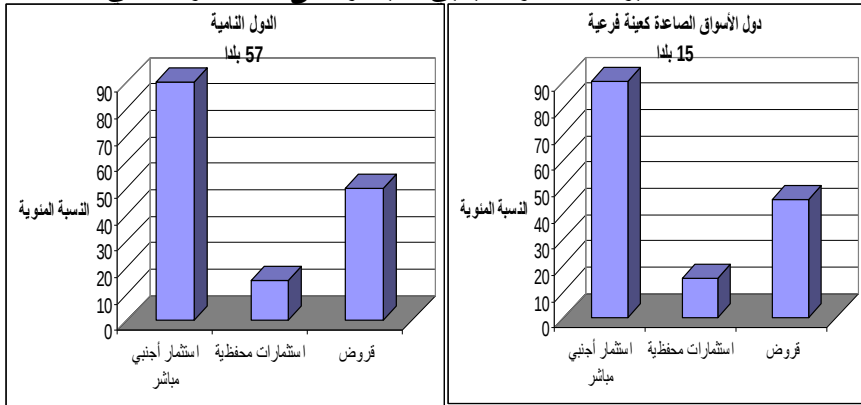
**ثانيا: تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على تدفقات رؤوس الأموال الأخرى.**

خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، عانت كثير من الدول من الأزمات المالية في جو تميز بازدياد رؤوس الأموال الدولية، مما ألقى بظلال من الشكوك على قدرة تلك التدفقات على تحقيق النمو في الأجل الطويل في اقتصاديات الدول النامية.

إن المزايا التي بإمكان المستثمرون تحقيقها ينطبق على كافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال، فعلى سبيل المثال كانت المساعدات الدولية تمثل أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للدول النامية في فترة الستينيات من القرن الماضي. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات يتيح مكاسب أكثر للدول المضيفة مقارنة بالأنواع الأخرى من التدفقات المالية. وتظهر هذه الأفضلية فيما يلي<sup>5</sup>:

- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات نقل التكنولوجيا والتي لا يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمارات في الأوراق المالية، كما تحصل الدولة على تدريب العمال في مجال المحروقات، مما يسهم في تكوين وتنمية رأس المال البشري.
- جني ضرائب من الأرباح التي تحققها الشركات العاملة في الدولة المضيفة وهذا ما لا نجده في مجال الاستثمار في الأوراق المالية، رغم المحاولات الساعية من طرف جيمس توبين (Tobin J.) لفرض ضرائب على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛
- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات مقيدا ولا يمكنه الهروب بسهولة عند أول بادرة للأنزمات، وفي المقابل، نجد أن القروض الدولية قصيرة الأجل تتم لاعتبارات المضاربة، ومن ثم فهي سريعة الهروب في أوقات الاضطرابات. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر على خلاف القروض قصيرة الأجل تتم إعادة تقييمه بعد حدوث أية أزمة؛
- يتبين بصفة عامة أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة له أثر كبير على الاستثمار المحلي مع قيام أقوى العلاقات مع الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من البنوك الدولية<sup>6</sup> كما يوضحه الشكل الآتي:

### شكل 1: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي



المصدر: براكاشلونجاني وعساف رزين "ما فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، جوان 2001)، ص.7.

### ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات بالنسبة للدول المضيفة

#### 1- الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات والنمو الاقتصادي.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات عاملاً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي خاصة في الجزائر. وينبغي أن نميز بين نوعين من الاستثمار: النوع الأول يتعلق بالاستثمارات الجديدة وله تأثير مباشر على القيمة المضافة، بينما يأخذ النوع الثاني شكل تحويل المؤسسات أين يكون التأثير على الأجلين المتوسط والطويل.<sup>7</sup>

ثمة إجماع نظري على أن النمو الاقتصادي القابل للاستمرار يتطلب وجود معدلات استثمار عالية باعتباره وسيلة مكتملة للاستثمار المحلي. إذ من الممكن أن تحقق دولة ما نمو في الاستثمار المحلي عن طريق استخدام الاستثمارات الأجنبية.<sup>8</sup> ومن البديهي أن نرى الدول النامية مثل الجزائر لها معدلات نمو ضعيفة نتيجة افتقارها للاستثمارات المحلية من جهة، وعدم قدرتها على استقطاب كم هائل من الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات على عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية لكل من العمل ورأس المال. ويظهر هذا الأثر من خلال شقين أساسيين هما: تغيير الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج، وكمية ونوعية عوامل الإنتاج.

**1.1. الكفاءة.**

يستند عامل الكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية على اعتبارات عديدة مثل اندماج الدولة المضيفة في الاقتصاد العالمي (كالانفتاح على التجارة الخارجية)، والضغط المفروضة من طرف المنافسة، والتسهيلات الخاصة بإنشاء مؤسسة أو تطويرها<sup>9</sup>. وهناك العديد من الدول التي قامت باجذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه لم يشهد تغييرا واضحا في الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج، وربما يفسر ذلك إلى عدم توفر الاعتبار السابقة.

## **2.1. كمية ونوعية عوامل الإنتاج.**

حسب نموذج اختفاء الموارد، فإن الدول النامية ستجد نفسها محبوسة في فخ النمو الضعيف، ويعزى ذلك إلى نقص الموارد المالية التي تعيق الوصول إلى معدلات نمو مثلى. وعلى هذا الأساس، بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة النمو في الدولة المضيفة من خلال تعويضه لندرة رؤوس الأموال المحلية، والعملات الأجنبية، والمهارات. وفي هذا الصدد، يعتبر شكل الاستثمارات الجديدة في غاية الأهمية للدول المضيفة، كونها تخلق قيمة مضافة، وترفع بصورة مباشرة حجم اليد العاملة. غير أنه تتوقف تلك الأهمية على مدى قدرة البلد المضيف على التفاوض فيما يخص توظيف اليد العاملة، وكذلك القدرة على توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات التي تتضمن ميزة تنافسية. وتخلق قيمة مضافة أكبر.

وتشير الشواهد التطبيقية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات في الدول النامية قد أثر إيجابا على زيادة الدخل، وعلى إنتاجية العوامل في الدول المضيفة، وهذا

انطلاقاً من دراسة اقتصادية قام بها DeMello، كان مسرحها 16 بلداً عضواً في OCDE، و 17 بلداً غير عضو في OCDE.

وفي المقابل، توصل كل من Levin و Corkovic في دراسة أجريت على 72 دولة في الفترة 1960-1995 إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات والنمو تبقى ضعيفة. وبعبارة أخرى، لا يوجد تأثير فعال للاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات على نمو الإنتاجية. فمن الناحية الإحصائية تبرز نتائج تراكم رأس المال هامة وإيجابية، غير أن العلاقة تبقى غير متينة<sup>10</sup>.

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات ونقل التكنولوجيا.

ليس من المدهش أن نجد معظم الدول تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات الوسيلة المفضلة لحيازة التكنولوجيا والمهارة لتحسين إنتاجها، لاسيما وأن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بدور هام في نقل ومراقبة التكنولوجيا على المستوى العالمي. ويجمع الاقتصاديون على تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات كوسيلة محبذة لنقل التكنولوجيا مقارنة بالأنواع الأخرى المتعلقة بنقل التكنولوجيا مثل التجارة ومنح التراخيص نظراً لتأثيراته الفعالة على القطاعات الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يستطيع البلد المضيف حيازة التكنولوجيا عن طريق ثلاثة خيارات<sup>11</sup>: تصدير المنتج، ومنح تراخيص لصالح الأعوان المحليين الاقتصاديين المحليين بهدف تحسين الإنتاج المحلي، وإنشاء شركة أجنبية في الخارج.

### 1.2. التجارة.

يمكن نقل التكنولوجيا عن طريق تجارة المحروقات، وبعبارة أخرى، عندما تقوم دولة باستيراد سلع وسيطة عالية الجودة لاستخدامها في عملية الإنتاج النهائي، فإنه يصعد الحديث عن تحويل دولي للتكنولوجيا عن طريق التبادل التجاري.

وتبين نتائج الاقتصاد القياسي أن الانفتاح على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية هو مفتاح أساسي لنقل التكنولوجيا. ويمكن للدولة المضيفة اكتساب المعارف عن طريق تقليد المشتقات البترولية. كما أن الانفتاح على التجارة الخارجية يؤدي على خلق منافسة داخلية، والتي من خلالها يتم تحسين وتطوير المنتج.

## 2.2. التراخيص.

يمكن للشركات المتعددة الجنسيات نقل التكنولوجيا من خلال منح تراخيص للشركات المحلية، خاصة إذا لاقت تلك الشركات عراقيل من البلد المضيف تحد من عملية تصدير منتجاتها مثل الرسوم الجمركية وغير الجمركية وسياسات الدولة المضيفة، وعدم ملائمة مناخ الاستثمار.

وتعتبر التراخيص في غاية الأهمية للشركات الصغيرة التي تفتقر لرؤوس الأموال الضرورية للاستثمار في الخارج. كما تمثل أداة هامة لجمع المعلومات الكافية عن السوق المحلية. غير أنه في بعض الحالات، لا تتجرأ الشركة على منح التراخيص خوفاً من فقدان التكنولوجيا لصالح الشركة المحلية<sup>12</sup>.

وإجمالاً، يمكن القول بأن التراخيص هي أدوات مؤقتة تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات بهدف تشخيص السوق المحلي، وجمع المعلومات من قبل الشركاء المحليين قبل الشروع في عملية الاستثمار<sup>13</sup> على عكس الشركات المحلية فهي تبحث عن التكنولوجيا.

## 3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات.

يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر باستيراد تكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات إلى البلد المضيف. وقد تكون هذه التكنولوجيا ذات صبغة رأسمالية أو تنظيمية أو تسويقية. ويتم نقل التكنولوجيا عن طريق إنشاء شركات تابعة للشركة الأم في الدولة المضيفة<sup>14</sup>. وفي الواقع، يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا كما يلي<sup>15</sup>:

- يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد التكميلية المنتظرة مثل كيفية التسيير والقدرة على إدارة المؤسسة، وهذا من خلال البرامج التكوينية، والتعليم المباشر؛
- يؤدي وجود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إرغام الشركات المحلية للإبداع وتطوير منتجاتها لحماية نصيبها من السوق؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر خزاناً للتكنولوجيا وهذا من منظور الخصائص التقليدية للشركات المتعددة الجنسيات
- اقتصاديات الحجم، التجربة الواسعة في التسويق والبيع - .
- وترتكز عملية نقل التكنولوجيا على أربع قنوات<sup>16</sup>:
- الروابط العمودية: تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا للشركة التي تمويلها بالسلع الوسيطة (المحروقات)، أو للشركة التي تشتري منتجاتها الخاصة؛
- الروابط الأفقية: يمكن للشركات المحلية التي تعمل في قطاع واحد أن تتبنى تقليد التكنولوجيا الخاصة بالشركة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات المحلية تحسين التكنولوجيا لمنتجاتها من جراء المنافسة الحادة من طرف الشركات الأجنبية؛
- اليد العاملة المؤهلة: قد يتم نقل التكنولوجيا من طرف العمال والمسيرين الذين تم تكوينهم في فروع الشركات المتعددة الجنسيات. وتساعد الشركات التابعة في رفع مستويات المهارة لليد العاملة في باقي القطاعات الاقتصادية؛
- غالبا ما يكون القسم الأكبر من التكنولوجيا رأس مالا بشريا، ومن ثم يعتبر نقلا مباشرا للمعرفة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة. ففي مجال نقل المهارات الإدارية، وجد كاتز أن غالبية مديري الشركات المملوكة محليا في أمريكا الجنوبية كانت لهم علاقات سابقة مع الشركات التابعة محليا<sup>17</sup>.
- تدويل أنشطة البحث والتطوير<sup>18</sup>: تساهم أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات المستوطنة في الخارج على خلق معارف جديدة على المستوى المحلي.

وخلاصة القول، ثمة دراسات تأخذ بعين الاعتبار أن الفوارق بين الدول المتقدمة والدول النامية تعزى إلى آثار التحويل الدولي للتكنولوجيا. إن تعدد تجارب الدول النامية تخلص إلى أن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات ليست تلقائية، بل قد تتأثر بالعديد من الخصائص المتعلقة بقطاع معين أو بالدولة المضيفة. ولعل أبرز تلك الخصائص هو الفارق التكنولوجي بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية. ويتعلق هذا الفارق بالقدرات المحلية الضرورية لاكتساب التكنولوجيا والعمل بها.

وأخيراً، تمثل التكنولوجيا مكسب هام للدول النامية ومنها الدول العربية على المدى الطويل، بشرط أن تتمكن من تكوين خزان من المهارات الوطنية المتناسقة مع السياسة العلمية والتكنولوجية، وأن تتوفر على القدرات الصناعية الكافية لاستغلالها.

### **3- الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات وتحسين رأس المال البشري.**

استقرت الأدبيات الاقتصادية الحديثة على التفاعلات الأساسية بين رأس المال البشري والأداء الاقتصادي، إذ يمكن التفكير على أن رأس المال البشري يؤدي إلى رفع الإنتاجية نظراً لكون العاملين يملكون قدرة عالية على إنجاز مهامهم على أحسن دور. كما أن الرهان القائم على تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين رأس المال البشري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة نقل التكنولوجيا. وبالتالي ينبغي على الدول النامية الوصول إلى مستوى من رأس المال البشري بهدف امتصاص التكنولوجيا.

ويمكن أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات شأنها شأن الدول المضيفة بدور فعال في تعظيم منافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال البشري. ورغم أن الشركات المتعددة الجنسيات هي المصدر الرئيسي في تمويل وتكوين رأس المال البشري على مستوى الدولة المضيفة، إلا أن قدرتها للذهاب في ذلك الاتجاه يتوقف كثيراً على المناخ العام للبلاد المضيف.

في هذا السياق، يمكن توضيح بعض مظاهر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق برأس المال البشري.

### 1.3. المستوى العام للتدريب.

يعتبر المستوى العام للتدريب معيار أساسي لقرارات التركز الجغرافي للمستثمرين. وبعبارة أخرى، يمكن للبلد استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط أن تتوفر على حزمة من اليد العاملة الكافية، والمهارات العالية.

وتتباين أهمية مستويات التدريب في البلد المضيف حسب الهدف من الاستثمار، فضلا عن الاستراتيجيات المتبعة من طرف المستثمر الأجنبي. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاع الأولي أقل حساسية من طرف مستوى التدريب في البلد المضيف. أما الاستثمار الهادف للأنشطة الإستراتيجية يظهر حساسا لضرورة توافر الأشخاص المؤهلين.

### 2.3. معايير العمل وتكوين رأس المال البشري.

ليس غريبا أن نجد احترام المعايير الأساسية للعمل ضرورية لكي يكون للنشاط الاقتصادي تأثيرا بالغا على تكوين رأس المال البشري. وبأخذ هذا التأثير شكلا رئيسيا وهو السماح لفئة الأطفال والشباب بالوصول إلى مستوى معين من التدريب الرسمي من خلال الحد من شغل الأطفال، ومحاربة كل أشكال التمييز العنصري بهدف إعطاء كل شرائح اليد العاملة إمكانية تحسين مهاراتهم، وحرية التفاوض الجماعي في مجال الأجور.

### 3.3. مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في تكوين رأس المال البشري.

يمكن أن تساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تطوير رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق خلق مباشر لرأس المال البشري، أو من خلال توزيع المهارات الموجودة. وتتوقف الجهود المبذولة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لتطوير رأس المال البشري كثيرا على نوع أنشطة تلك الشركات واستراتيجيتها. فعلى سبيل المثال، تمتع

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا تعتمد على توافر رأس المال البشري بحظوظ قليلة لتحقيق الجهود المتعلقة بالتكوين من طرف المستثمر الأجنبي<sup>19</sup>. كما أنه في حالة ندرة المهارات على المستوى الدولي في قطاع معين، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تحبذ التمتع في اقتصاد يتوفر على تلك المهارات بدلا من قيامها بتكوين الأشخاص.

#### 4.3. الشركات المتعددة الجنسيات وهجرة الأدمغة.

إن حضور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة يمكن أن يزيل هاجس هجرة الأدمغة الذي أضحى مصدر قلق دائم للعديد من الدول النامية. وفي هذا الإطار، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا حاسما في الاحتفاظ برأس المال البشري في الدول المضيفة بدلا من الهجرة إلى الخارج، ذلك أنه يتيح لليد العاملة الاستفادة من فرص العمل، فضلا عن الأجور المرتفعة المقدمة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن ما يمكن قوله هو أنه ثمة رابطة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين رأس المال البشري. وتتباين هذه الرابطة من دولة إلى أخرى، حيث يلعب المناخ الملائم في الدولة المضيفة دورا هاما في توطيد تلك الرابطة، وهذا ما أشارت إليه دراسة اقتصادية لـ OCDE، إذ أوضحت أن ثمة اعتبارات مهمة تفرض نفسها في مجال تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العامل البشري<sup>20</sup>. وتكمن أبرز هذه الاعتبارات في الاستثمار في التعليم، والتقدم التكنولوجي، واحترام معايير العمل.

#### 4- الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات وتأهيل المؤسسات.

من منظور شامل، يمكن تقسيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات إلى قسمين رئيسيين: آثار مباشرة وآثار غير مباشرة. تتطوي الآثار المباشرة عندما يقوم المستثمر الأجنبي بتملك مؤسسة محلية والتي من خلالها يقوم بإدخال العديد من التغييرات في مجال تقنيات الإنتاج، واستراتيجيات التسويق.

أما بخصوص الآثار المباشرة، فإن المؤسسات المحلية، ومن جراء عامل المنافسة - نتيجة الحضور القوي للشركات المتعددة الجنسيات - تلجأ إلى إعادة النظر في طريقة التسيير<sup>21</sup>. وتتوفر الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بنظيراتها المحلية على موارد مالية ضخمة ومهارات تقنية يمكن أن تترجم إلى تحديث التجهيزات وتوسيع القدرات. كما أنها تتوفر على كفاءات داخلية كبيرة يمكنها من تسيير وتنظيم العملية التسويقية.

وتشير الشواهد التطبيقية إلى أنه ثمة تحسين ملحوظ في الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات التي تم شرائها من طرف الشركات المتعددة الجنسيات. وتتباين درجة التحسن حسب القطاعات وحسب الدول. فعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك التحسن في الصناعات الاستخراجية والتي تتمتع باقتصاديات الحجم كاستخراج الغاز<sup>22</sup>.

ثمة حالة جديرة بالذكر وهي المساهمة الأجنبية في خوصصة المؤسسات العمومية، إذ يوجد العديد من التجارب الناجحة، وفي هذا الصدد لعبت مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في عمليات الخوصصة دورا كبيرا في تحسين كفاءة المؤسسات التي تم شراؤها<sup>23</sup>.

وخلاصة القول هو أنه ينبغي على الدول النامية التي تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المحلية للمحروقات على تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات، خاصة وأن المستثمرين المحليين غالبا ما يفتقرون لوسائل التمويل الضرورية لذلك. إضافة إلى ذلك، يستوجب على تلك الدول ومنها الجزائر تسيير القوانين المتعلقة بمساهمة الشركات الأجنبية في عمليات الخوصصة بالشكل الذي سيعود بالنفع والفائدة لاقتصاديات تلك الدول.

## 5- الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات والبعد الاجتماعي.

إن التطورات العملية للمؤسسة يمكن أن تحدث تأثيرات هامة على مستوى الظروف الاجتماعية في البلد المضيف. فبالإضافة على الأجور، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات

أن تساهم في رفع مستوى المعيشة، وتخفيض مستوى الفقر، وتفعيل احترام حقوق العمل، وتعزيز القطاع الرسمي.

ويقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتدعيم تلك المزايا من خلال قناتين أساسيتين هما: الناتج الإجمالي الوطني، وعولمة معايير العمل.

### 1.5. الناتج الإجمالي الوطني.

كما ذكر سابقا، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا حاسما في رفع الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي، مما ينعكس بالإيجاب على الناتج الإجمالي الوطني. ويؤثر هذا الأخير بشكل مباشر على توزيع المداخل.

وما ينبغي الإشارة إليه هو أنه يجب التمييز بين الدخول على مستوى فروع الشركات المتعددة الجنسيات، والدخول على مستوى اقتصاد البلد المضيف ككل. وفي هذا الإطار، فإن فروع الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من زيادة الإنتاجية، مما يترجم زيادة الأجور لدى العمال، وبالتالي زيادة الفوارق في الأجور في البلد المضيف<sup>24</sup>. ويتوقف مدى استفادة مجموع اليد العاملة على مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على نوع ومرونة اقتصاد البلد المضيف.

### 2.5. عولمة معايير العمل.

عندما تنتشط الشركات المتعددة الجنسيات في البيئات التي تتسم بتدهور وتدني معايير العمل مقارنة بالمعايير الدولية، فإن تلك الشركات في بعض الأحيان تكون مجبرة على البحث عن أفضل العلاقات الصناعية، إذ تلعب القوانين الداخلية للشركات المتعددة الجنسيات والضغوط الخارجية على تبني واحترام المعايير الاجتماعية. ويلقي الاعتبار الأخير أهميته في حالة تواجد فوارق اجتماعية كبيرة بين البلد الأم والبلد المضيف<sup>25</sup>. غير أنه يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تساهم في تعميق جراح البيئة الاجتماعية (الهيكل الاجتماعي) في البلد المضيف، نظرا لأن البلد الذي يتمتع بمستويات

أجور متدنية وبضعف الحماية الاجتماعية يمكن أن يستقطب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التي تتسم باليد العاملة الرخيصة والغير الماهرة نسبيا. وعليه يمكن أن يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سلبيا على التطور الاجتماعي. ثمة إجماع نظري وشواهد تطبيقية قاطعة تفيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تقليص حدة الفقر لاسيما الاستثمار الموجه للقطاعات كثيفة العمل. وفي هذا الإطار وضح كل من Roemer وGugerty في تحليله لمعطيات اقتصادية في 26 بلدا ناميا أن ارتفاع النمو بـ 10 % من الناتج المحلي الخام يولد زيادة مساوية قدرها 10 % من الدخل لـ 40 % من أكثر السكان فقرا.

أما بخصوص معايير العمل، يقرر Rodrik أن هناك علاقة قوية وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق العمال في الدول النامية. كما يؤكد Oman أن قرارات الاستثمار في الخارج ليست متأثرة بصورة كبيرة بمعايير العمل، وبعبارة أدق، فإن تدهور معايير العمل لا يشكل عاملا مساعدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الشأن أشارت دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية بأنه لا توجد أدلة تبين أن المستثمرون الأجانب يفضلون الدول التي تتسم بمستويات منخفضة لمعايير العمل<sup>26</sup>.

توحي الشواهد التطبيقية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير مفيد على الجانب الاجتماعي في الدول المضيفة. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى بعض المخاطر المحتملة، إذ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يزيد من الفوارق الاجتماعية، ويزيد من البطالة على المدى القصير، ويجب على الدول النامية ومنها الجزائر على تحسين معايير العمل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

## 6- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

لا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات ساهم بقسط وافر في تطوير اقتصاد الدولة المضيفة عن طريق التجارة الخارجية، بغض النظر عن تأثيره على الميزان

التجاري في الأجلين القصير والطويل. ويعتبر الاقتصاديون أن الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات في الدول النامية يمثل أداة اقتصادية من نشأتها تنشيط الصادرات لمواجهة ومنافسة الواردات في البلد المضيف.

كما أن حضور الشركات المتعددة الجنسيات بكثافة قد يكون له تأثير على السهولة الدولية لاقتصاد الدولة المضيضة، ومن ثم على المبادلات الدولية.

## 1.6. الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات المحروقات.

يميل المشرع في بعض الاقتصاديات الناشئة - المندمجة في الأنظمة التجارية الدولية - إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتنشيط الصادرات. ويحتاج ذلك على أن الشركات المتعددة الجنسيات بإمكانها تعزيز الطابع التصديري للاقتصاد الوطني بالنظر إلى الميزات التي تمتلكها: الموارد المادية وغير المادية الكبيرة والتي تساعد على استكشاف المحروقات، قدرتها على عقد صفقات طويلة الأجل للتزويد بالمحروقات مع الدول المستوردة، والقدرة على الولوج في الأسواق المحلية<sup>27</sup>.

وينبغي الإشارة إلى أن المساهمة في تنمية الصادرات على المدى القصير يتحقق في بعض الأنشطة الاقتصادية وفي بعض التحفيزات الخاصة بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق، فإن الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك حظوظا وفيرة لخلق الصادرات هي التي تتجه إلى الاستثمار في البلد المضيف من أجل موارد البشرية والطبيعية. وفي المقابل، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الهادف إلى البحث عن السوق فهو بلا شك لا يؤدي إلى تنشيط صادرات البلد المضيف.

## 2.6. الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات والواردات من السلع.

يكون تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات السلع على مستويين: الآثار المباشرة، والآثار على المدى البعيد.

تنتج الآثار المباشرة أساسا من الاستثمار الفعال الذي ينطوي على استيراد وسائل الإنتاج الأولية مثل: الآلات والتجهيزات (لاسيما في حالة الاستثمارات الجديدة). كما تنطوي الآثار المباشرة على اختيارات المستثمرين بين وسائل الإنتاج المحلية أو المستوردة، والتي تدخل ضمن إطار مخطط الواردات للشركات المتعددة الجنسيات<sup>28</sup>.

أما بخصوص الآثار التي يمكن أن تحدث على المدى البعيد، فإنها تعتمد مثلما تم الإشارة إليه سالفا على خصائص القطاع المعني والتموقع الجغرافي. وعليه من الصعوبة استخلاص نتائج عامة في هذا المجال كون العديد من الدراسات النظرية والعملية تنطلق من مبدأ وهو أن الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات يمثلان تدفقات متجانسة نسبيا<sup>29</sup>. رغم التفاعلات الإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، إلا أنه ثمة مخاوف وأخطار مطروحة لدى السلطات العمومية للبلد المضيف، من بينها إمكانية تطبيق الشركات المتعددة الجنسيات لسعر التحويل قصد ممارسة التهرب الضريبي. ويبلغ هذا الخطر أوج ذروته في حالة قيام الدولة المضيفة بنصب حواجز على تحويل أرباح الشركات المتعددة الجنسيات. علاوة على ذلك، يطرح بالنسبة للدولة المضيفة التي تستقطب أحجام كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر مشكل آخر يتعلق بوضعية ميزان المدفوعات على المدى الطويل.

### الخاتمة

توحي الشواهد التطبيقية الحديثة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات له تأثير مفيد على الدول المضيفة، إلا أن البحوث والدراسات الأخيرة تشير إلى بعض المخاطر المحتملة، وتبين أن الدول النامية يجب أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات، إذ يمكن تغيير اتجاه هذا الاستثمار من الصفقات المالية نظرا لأن جزءا مهما من الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن ديون متبادلة بين شركات المجموعة. وقد تكون تلك الاستثمارات مبالغا فيها نتيجة

الاختيار غير الملائم. وقد تكون الأرباح محدودة بالاعتماد على الاقتراض المفرط نظرا لأن المستثمر الأجنبي بإمكانه أن يعيد إلى بلاده الأموال التي اقترضها من السوق المحلية.

كما أن الحصة المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات من إجمالي تدفقات رأس المال لدولة ما قد تعكس ضعف مؤسسات تلك الدولة وليس قوتها. كما قد يكون هناك ضياع للمنافسة المحلية وهذا نابع من توحيد المنتجين سواء عن طريق شراء المؤسسات أو إفلاسها. وانطلاقاً من الأهمية التطبيقية لبعض مصادر الخطر المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في المحروقات، فإنه يجب أن تركز التوصيات للدول النامية على تحسين مناخ الاستثمار لرأس المال المحلي والأجنبي على السواء.

#### قائمة المراجع والإحالات:

<sup>1</sup> حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا"، مجلة جسر التنمية، العدد 32 (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2004)، ص.5.

<sup>2</sup> OCDE, Perspectives Economiques (Paris : OCDE , 2003).

<sup>3</sup> Banque Centrale Européenne, bulletin mensuelle, Août, 2004.

<sup>4</sup> Philippe D'ARVINEST et Jean Pierre PETIT, **Economie internationale. La places des banques** (Paris :Dunod, 1991), p.82.

<sup>5</sup> براكاشلونجاني وعساف رزين، "ما فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"،

مجلة التمويل والتنمية، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، جوان 2001)، ص.7.

<sup>6</sup> ديباك ميشرا وأشوكا مودي وأنتونياني مرشد، "تدفق رؤوس الأموال الخاصة والنمو"،

مجلة التمويل والتنمية، العدد 2 (واشنطن: صندوق النقد الدولي، جوان 2001)، ص.2.

<sup>7</sup> OCDE, **L'investissement direct étranger au service du développement optimiser les avantages minimiser les coûts** (Paris : OCDE, 2002), p.75.

<sup>8</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في

الدول العربية (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1997)، ص.45.

<sup>9</sup>OCDE, Op.Cit, p.75.

<sup>10</sup>OCDE, Op.Cit, p.84.

<sup>11</sup>Ibid, p.119.

<sup>12</sup>OCDE, Op.Cit, p.120.

<sup>13</sup>تبين إحدى الدراسات الاقتصادية أن 60% من الشركات اليابانية المستثمرة في أستراليا استجبت بأعوان محليين قبل القيام بالاستثمار، وأن 39% شرعت في تصدير المنتج قبل البدء في الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>14</sup>المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص.46.

<sup>15</sup>OCDE, Op.Cit, p.p.120-121.

<sup>16</sup>Ibid, p.122.

<sup>17</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص.46.

<sup>18</sup> تشير الإحصائيات أن النفقات الإجمالية للبحث والتطوير في الدول النامية هي 6% ، وتستحوذ أربعة دول فقط على 77% من تلك النسبة (البرازيل، والمكسيك، والسنگابور، وتايوان).

<sup>19</sup> OCDE, Op.Cit, p.140.

<sup>20</sup>استطاعت العديد من الدول الآسيوية الناشئة لاسيما ماليزيا وسنگافورة جذب كميات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة السياسة التعليمية الناجحة.

<sup>21</sup>OCDE, Op.Cit, p.175.

<sup>22</sup>Ibid, p.191.

<sup>23</sup>OCDE, Op.Cit, p.192.

<sup>24</sup>Ibid, p.202.

<sup>25</sup>OCDE, Op.Cit, p.203.

<sup>26</sup>Ibid, p.p.204-205.

<sup>27</sup>OCDE, Op.Cit, p.101.

<sup>28</sup>Ibid, p.105.

<sup>29</sup>Ibid, p.107.